**اللجنة الدستورية.. من التأجيل إلى الترحيل!**

طالب إبراهيم- منظمة أوروبا لحزب سوريا المستقبل

في نهاية الجولة 12 من اجتماعات أستانة، أعلن ألكسندر لافرنتييف الموفد الروسي، المكلف بالملف السوري، أن مجموعة من النقاط "غير الواضحة" تعيق ولادة اللجنة الدستورية.

لعل لافرنتييف يقصد بالنقاط غير الواضحة، موقف تركيا من مستقبل الاخوان المسلمين في النظام السوري القادم وبرلمانه وحكومته، أو موقفها من حجم التمثيل الطائفي "الدستوري" في دوائر السياسة، أو ربما يقصد الموقف الايراني من قضايا دسترة الميليشيات، وقوننة الاستيلاء على الأراضي والبشر في لعبة عض الأصابع الدستورية.

ويمكن الاستنتاج من جهة ثانية، أن موازين القوى على الأرض السورية وفي الجوار اليوم، لا توفر أرضية للاتفاق الثلاثي على الانتقال إلى الخطوة الدستورية.

إذن لا يستطيع تحالف "الضرورة" بين الأطراف الثلاثة "الروسي والتركي والايراني"، توحيد وجهات النظر بخصوص توليد "أستانة" العاقرة، للجنة سورية خصبة دستورياَ. لماذا؟

تنظيم الحرب في سوريا، وتحديد مناطق خفض التصعيد، والقفز فوقها، وتمديد الهدن المعلنة والمستورة وخرقها، ومراعاة مصالح كل طرف ظاهرياَ، واللعب وفق مقتضيات المصلحة باطنيّاً، اتفاقات جزئية في الحوارات الثنائية داخل التحالف الثلاثي، وتتناقضها في الحوار الثلاثي منه، كل ذلك يفتح مجالات تعيق تحديد اللجنة الدستورية وتنظيم مهامها.

يتوافق الروسي مع الإيراني في الحفاظ على النظام. ويختلفان في تفاصيل أخرى، خاصة في الساحة التي يتوافق فيها الروسي مع الاسرائيلي، فتقوم الطائرات الاسرائيلية بقصف مواقع إيرانية في سوريا تحت مرأى منظومة S400 الروسية. لكن خلافهم لا يخرج حتى الآن، من دائرة الاختلاف ضمن التحالف الواحد.

لا تستطيع إيران التمادي في الخلاف، فهي تشهد حصاراً هو الأصعب في تاريخها الحديث. ولن يكون لها ملاذ آخر أفضل من ملاذها الثلاثي المأزوم، روسيا المحاصرة، وتركيا المقيدة بقبضة أردوغان الديكتاتورية، وأزمات اقتصادها، وانهيارعملتها النقدية المتلاحقة.

الحصار المفروض على إيران، يؤثر داخل حدودها الجغرافية. لكن حدودها السياسية أوسع من ذلك بكثير، الحدود السياسية والعسكرية الممتدة من أفغانستان والعراق وصولاً إلى سوريا ولبنان واليمن.

الخلاف الروسي التركي حول سوريا أكبر بكثير، يستدل عليه فشل اللقاء الأخير بين الرئيس الروسي ونظيره التركي. والخلاف بدا واضحاً حين قال وزير الخارجية الروسي إن تركيا لم تف بوعودها.

خلاف حول مستقبل إدلب، والشمال السوري. وخلافات يتداخل فيها تصنيف كل دولة للجهات الإرهابية، وخلافات يعكسها كثرة اللقاءات الثنائية، وغياب الثلاثية.

خلاف التحالف الثلاثي حول اللجنة الدستورية، لا يغطي خلافهم أيضاً مع التحالف الدولي حول الملف السوري عموماً والذي موضوع "الدستورية" تفصيل بسيط فيه.

التحالف الذي تقوده أمريكا، والتي وإن خسرت بعض المعارك، لكنها لن تخسر الحرب.

يُحاصَر النظام السوري اليوم حصاراً أقسى بكثير من الحصار في فترة حرب الثماني سنوات. حصار وصفه السوريون أنه الأصعب. أو كما وصفه ناشط سياسي في طرطوس بأنه مقدمة لثورة الجياع التي ستوحد السوريين، بعد أن فرقتهم ثورة الحرية. حصار يشير إلى حجم الضغوطات الدولية كمدخل لتسوية سياسية ما قادمة.

النقاط غير الواضحة في عدم اتفاق التحالف الثلاثي على تشكيل اللجنة الدستورية، تعكس النقاط الواضحة التي تتواجد في أجندة التحالف. نقاط يتناوب على استخدامها كل طرف من أطرافه.

تتواجد ميليشيات تركيا في مباحثات أستانة، إلى جوار ميليشيات إيران. ويوزع الروس أوراق النظام السوري وميليشياته في تفاصيل الحوار، بعد ترسيخها كواقع في سوريا المفيدة.

لم يرشح عن استانة 12 ترتيبات ميدانية أو قرارات، وتم ترحيل الملفات العالقة تحت بند "النقاط غير الواضحة" إلى تاريخ آخر، لم يتم الحديث عنه.

لم تتوافق أطراف الحلف الثلاثي "روسيا تركيا ايران" فيما بينها، ولم يغب عن الحضور في مباحثاتهم أيضاً، خلافهم مع أميركا كطرف رئيسي في الخندق الآخر، ومن يقف خلفها من أوروبا إلى الخليج، وبمراقبة اسرائيلية.

في خارطة الخلاف الكبير، قد تبدو نهاية "لعبة اللجنة الدستورية" مسألة قيد التأجيل، وربما في مرحلة قادمة قيد الترحيل، فشل أستانة في تطبيع الدستورية، قد يعيد فتح أبواب جنيف لها من جديد.